وزارة العدل

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ١٩-٧-٢٠٢٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلال حوار نظم مساء أمس الأول عبر تطبيق إلكتروني على برنامج "زوم"

«آمال النزاهة وواقع الفساد»: ضرورة تحويل «نزاهة» إلى سلطة مجلس الأمة

سلطان العبدان

أكد المشاركون في حوار «ما بين آمال النزاهة وواقع الفساد» حتمية أن تكون الهيئة العامة لمكافحة الفساد تحت مظلة مجلس الأمة حتى تكون حيادية وشفافة في معالجة قضايا الفساد.

وقال المشاركون، خلال الحوار الذي تم بثه أول من أمس على برنامج «زوم» على «اليوتيوب»، ان الفساد مستشر بسبب القوانين الموجودة والتي لا تطبق ولا تنفذ، حتى أصبح الفساد في الكويت تخصصا ويصدر إلى الخارج، مبينين أنه حتى التعيينات من غير الكفاءة تعتبر نوعا من أنواع الفساد.

وأضافوا أن مكافحة الفساد يتقلسمها الكثيرون والجهة المنوطة بذلك هي الحكومة، مطالبين بإقرار عدد من القوانين مثل تعيين القياديين والمناقصات وحق الاطلاع المطلوبة لمكافحة الفساد، مشيرين إلى أن الأجهزة الرقابية موجودة إلا أنها ليست على المستوى المطلوب. من جهته، أكد النائب عمر الطبطبائي أن تجربته في مجلس الأمة شكلت صدمة له، مشيراً إلى أن لجنة حماية المال العام التي شارك بعضويتها أحالت 17 تقريرا إلى النيابة العامة.

وقال ان بسبب تنبيه بعض القضايا أتت له اتصالات تهديد كثيرة على شاكلة «مالك أمل تنجح.. وراح نطيحك في اللجنة». وأضاف الطبطبائي أن الفساد كبير ومتشعب ويسعى إلى وجود إعلامي، لافتا إلى أن هناك أموالا يتم ضخها لضرب الشرفاء.

وبين أن الفساد مستشر بسبب القوانين الموجودة والتي لا تطبق ولا تنفذ، بل إنها تطبق على من يريدون ويدعون إلى تطبيقها واستخدامها، ويجب أن تطبق القوانين على الجميع بمسطرة واحدة.

وقال ان عمل لجنة حماية الأموال العامة هو إحالة التقارير إلى النيابة، مشيرا إلى أن هناك قضايا فساد كثيرة ولا يطبق فيها القانون بشكل عادل.

وأكد أنه حتى التعيينات من دون اختيار الكفاءات تعتبر فسادا والفساد في الكويت أصبح تخصصا ويصدر للخارج، مشددا على أن النواب الصادقين يقفون مع الوزير النظيف. وبين الطبطبائي «حققنا في موضوع نزاهة وكانت هناك توصيات عديدة وأحدى التوصيات كانت عن كيفية محاسبة مسؤولين أنت تحت مظلتهم». وقال انه يجب أن تكون نزاهة خارج مظلة الحكومة، مشيرا إلى حرص النواب على أن تكون تحت مظلة مجلس الأمة.

وقال ان على سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أن يحاسب والتطبيق على الحكومة، مبينا أنه دائما التشريعات يكون فيها قصور أو ثغرات ولكن الخلل في تطبيق التشريع.

وأعرب عن أسفه بأن النظام الانتخابي الحالي لا يساعد على العمل الجماعي، إلا أن الحلول موجودة ولكن نحتاج إلى الضغط الشعبي، إذ ان آلية العمل في مجلس الأمة عقيمة جدا.

وبين أن هناك تحركا حكوميا تجاه الفساد إلا أننا ننتظر النتائج، مشيرا إلى أن الحكومة تتدخل حتى في انتخابات اللجان البرلمانية.

وكانت الندوة قد بدأت بكلمة للنائب السابق ورئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد د.ناصر الصانع قال فيها إن كل جهة مسؤولة عما يخصها في الفساد ومكافحته، مشيرا إلى أن هناك دورا على المجتمع خصوصا المجتمع المدني المتمثلة في جمعيات النفع العام وكيفية أن يكون دورها ضاغطا لمكافحة الفساد. وأضاف أن مكافحة الفساد يتقاسمه الكثيرون، إلا أن الجهة التي من المفترض أن تتولى مكافحة الفساد هي الحكومة.

وقال الصانع «عجبتني كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء صباح الخالد عندما قال إنه بالرغم من تعدد جهات الرقابة إلا أن هناك فسادا».

وأكد الصانع أنه لا بد من كبح جماح الفساد، مشيرا إلى أن مؤشرات الفساد الدولية عن الكويت بدأت تزداد بشكل كبير.

وقال إنه كان من المأمول تحسن ترتيب الكويت في مؤشرات مدركات الفساد فمن غير المقبول تراجع مركزها، مؤكدا أن هذا الأمر يجعل هناك احباطا في المجتمع. وبين الصانع أن أول تشريع للكشف عن الذمة المالية قدمه هو في عام 1992 ولم يخرج هذا القانون إلا عام 2012 أي بعد عشرين عاما «لكن أن تصل متأخرا خير من ألا تصل».

واستذكر الصانع أنه وعند مناقشة تشريعات مكافحة الفساد دخل أحد النواب وقال ممازحا «انت تحتاج لأكثر من قانون لضبطك»، مضيفا أن مكافحة الفساد يحتاج الى تطور ومعالجة الثغرات لا أن تستورد تشريعا من الخارج.

وقال الصانع ان التشريعات المطلوبة كثيرة وأبرزها قانون تعيين القياديين، مشيرا إلى أن الحكومة تعتقد أن قانون تعيين القياديين من الأمور السياسية.

وأضاف أن هذا القانون «موجود في أدراج مجلس الأمة وإذا كان هناك ضغط من المجتمع المدني فأتوقع إقراره». وبين أن من ضمن القوانين المطلوبة أيضا هو قانون تعديل قانون المناقصات العامة لما يحدث فيه من اختراقات كبيرة.

وأكد أنه لا يوجد شك في القائمين على جهاز المناقصات إلا أن هناك ممارسات فضلى في العالم ويجب اقتباسها وتطبيقها.

وذكر الصانع أن هناك قانونا آخر مطلوبا وهو قانون حق الاطلاع الذي لايزال مدرجا على جدول أعمال المجلس. من ناحيته، قال الرئيس الأسبق لجمعية الدفاع عن المال العام والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة مهلهل المضف ان الفساد عبارة عن أخلاقيات وسلوكيات شاذة عن المجتمع الصالح.

وأضاف أن ما يحكم هذا الأمر هو البيئة وما إذا كانت صالحة أم فاسدة والفرد يتأثر بهذه البيئة، متسائلا «ولكن من المسؤول عن إيجاد هذه البيئة هو من يملك سلطة القرار والمال، والنظام الانتخابي فاسد ومن الطبيعي أن تكون مخرجاته فاسدة».

وأضاف المضف أن تصريح رئيس الوزراء يؤكد أن الفساد مستشر وحجمه ضخم جدا في الكويت، مشيرا إلى أن دور رئيس الوزراء هو تشخيص الخلل ومعالجته.

وتساءل المضف «هل المنظومات الرقابية تكشف الفساد وتعاقب من يفسد؟»، مبينا أن تعدد الأجهزة الرقابية من الممكن ان يعطل مكافحة الفساد.

وقال انه كانت هناك تجربة في عام 2015 في جمعية الدفاع عن المال العام، إذ قدمنا بلاغين الأول عن صفقة السوبر فايزر وفساد وزارة الصحة، مضيفا أنه بعد اسقاط المحكمة الدستورية القانون حدث تعديل في بعض مواد القانون، مشيرا إلى أنه يتحدث عن تقرير لجنة تقصي الحقائق وما تضمنه فيما يخص هيئة مكافحة الفساد.

وبين المضف أن الهيئة ما زالت تعمل وفق القانون القديم وكلها عيوب في مواد قانونها، مستدركا «كيف تدخل حربا بأسلحة متعطلة وكيف تريد مكافحة الفساد؟!».

وذكر «نحن نتعرض لفضائح مالية في ظل غياب دور الاجهزة الرقابية من هذه الفضائح»، مبينا أنه لم يتم التحرك في قضية الصندوق الماليزي إلا بعد التحرك الدولي. بينما القضية منذ عام 2017.

وقال ان الأجهزة رقابية موجودة ولكن ليست على مستوى المطلوب، مبينا أن هيئة مكافحة الفساد يجب أن تكون تحت سلطة مجلس الأمة حتى تكون محايدة وشفافة في معالجة قضايا الفساد.

وأشار إلى تصريح سمو رئيس مجلس الوزراء حول كثرة الفساد، موجها رسالة له «بأنه كان وزيرا ونائبا أول ولا يعلم عن كمية الفساد على الرغم من أنه تسلم حقيبة الخارجية بعد قضية التحويلات التي تتم عن طريق الوزارة، فماذا فعل في هذه الملفات وهل أحال أحدا إلى النيابة العامة؟».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	٩	١٥٩٠٩

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كيانات وهمية ومشاهير استغلوا ضعف الرقابة لخداع المواطنين

700 مليون دينار غُسلت في «النصب العقاري»

كشفت مصادر ذات صلة أن حجم عمليات غسل الأموال المرتبطة بالنصب العقاري التي تمت في الكويت خلال الفترة الأخيرة وصل إلى حوالي 700 مليون دينار، منوهة إلى أن من يقف وراء هذه العمليات عصابة منظمة استغلت التراخي الرقابي في إنشاء كيانات وهمية باعت السراب للعملاء بمساعدة مشاهير السوشيال ميديا الذين روجوا لتلك العقارات، مستغلين انقياد المتابعين لهم من جهة وعدم المحاسبة من قبل الجهات الحكومية على ما قاموا به من عمليات احتيال من جهة أخرى، إلى أن وصل عدد ضحاياهم إلى حوالي 10 آلاف متضرر.

وأشارت إلى أن هذه العمليات لم تتم بشكل فردي بل كانت منظمة، حيث تطابقت إجراءات التحايل في جميع الشركات المدانة.

■ 10 آلاف متضرر .. طارت أموالهم وتسلموا الوهم

■ شركات ظهرت في توقيت واحد تروج لمشاريع وهمية

■ مناطق الشاليهات كان لها نصيب كبير من عمليات النصب العقاري

■ تجاوزات المعارض بدأت عام 2013 واستمرت إلى 2017

إبراهيم محمد

اكدت مصادر قانونية، ان تشابه الطرق الاحتيالية التي قامت بها شركات عدة وظهورهم في التوقيت ذاته، وهي الفترة ما بين الاعوام 2017/2013 بعد دليلاً على ان من يقف خلف عمليات الاحتيال عصابات منظمة، وجدت في الكويت بيئة حاضنة لمثل تلك العمليات خاصة وان مصطلح غسل الاموال لم يكن متداولاً في البلاد حينها.

واشاروا إلى ان قضية غسل الأموال عن طريق «النصب العقاري» تعد السابقة الأولى ليس على مستوى الكويت فقط وإنما المنطقة، وهو ما ثبت من خلال حكم محكمة التمييز الذي اعتبر نشاط إحدى الشركات صورة من صور غسل الاموال.

وخلال الفترة من 2013 إلى 2017 برز نشاط محموم وكبير ولافت للنظر عن عدد المعارض العقارية التي كانت تقام في الكويت والعروض السخية والجيدة جداً والتي كانت تطرح من خلالها على تملك العقارات داخل الكويت وخارجها. وكانت المعارض العقارية حينها محاطة بمجموعة من الضمانات الرسمية التي شجعت الكثير جداً على الشراء من خلال تلك المعارض.

وذكرت مصادر أنه كان من الصعب جداً اكتشاف اي عمليات تحايل من قبل الشركات المتورطة بسبب ما احاطت به هذه الشركات عملياتها من إجراءات تؤكد ان أعمالها حقيقية وذلك من خلال التراخيص القانونية التي استخرجتها واتباعها لكل الإجراءات النظامية التي حددتها الجهات الحكومية وغيرها من الأمور التي ساعدتهم على خداع الكثير من الضحايا، ما دفع الكثير إلى التعاقد والشراء حينها، ومن ثم بعد فترة تخلفت تلك الشركات عن تسليم الوحدات او تسليم الإيجارات.

ولفتت المصادر إلى وجود عدد من الأسباب وراء وقوع العديد من المتضررين في فخ النصب العقاري منها:

1 - سهولة اللوائح المنظمة لعمليات البيع في الكويت، تعتبر تشريعا قانونيا ملزما؛ إذ إن مضمون هذه اللائحة يشير إلى عدم جواز طرح أي مشروع داخل المعرض، إلا بعد التدقيق عليه من قبل الجهات الرسمية وإن الشركة تحفظ اصول تلك الموافقات وتسلمها إلى إدارة العقار بوزارة التجارة والصناعة، لكي تمنح الترخيص، وبالتالي فإن الضحايا وجدوا أنفسهم أمام تشريع وروتين رسميين يؤكدان أن المعروض في المعارض العقارية حقيقي، وليس فيه تحايل.

2 - امتلاك الشركات وثائق حقيقية لبعض المشاريع داخل الكويت وخارجها مصدقة من الجهات الرسمية.

3 - وجود عدد من المشروعات تحت الإنشاء بالفعل تم تسليم بعضها إلى العملاء بالفعل، إلا انه جرى اكتشاف عدم ملكية الشركة تلك العقارات.

4 - إتاحة خيار الدفع عن طريق المنوك المحلية، حيث كان ثمن هذه العقارات ما كان نقدياً، وإنما كان عن طريق البنوك المحلية، ما اعطى اطمئناناً اكثر للعملاء.

تعويض المتضررين

اشارت المصادر إلى ان المتضررين من النصب العقاري يستحقون التعويض من الدولة عما اصابهم من خسائر؛ وذلك لأسباب عدة، منها: ان هؤلاء الضحايا الذين يفوق عددهم اكثر من 10 الاف شخص قاموا بدفع اموالهم بناء على تصريح رسمي من وزارة التجارة والصناعة وعبر معارض معتمدة، وعقب تشدد الوزارة في منح التراخيص الخاصة بالمعارض اختفت عمليات النصب العقاري، الأمر الذي يعني ان الخلل كان في لائحة المعارض القديمة وليس عند المتضررين.

وقالت إنه بناء على المعطيات السابقة يكون طلبات التعويض مستحقة، وفق القانون والدستور والأخلاق، وكل المعايير؛ لان الشراء كان بناء على وجود تشريع قانوني قائم مرتب ومنظم، وتصريحات المسؤولين الشفوية بوسائل الإعلام وبالتالي فإن جميع السوابق القضائية في الكويت تلزم الدولة بتعويض من يقع ضحية أخطاء الجهات الإدارية، إن ارتكبت خطأ.

وعن أسباب انتشار الجرائم المتعلقة بغسل الأموال خلال الفترة الأخيرة، اكدت المصادر أن ضعف الجهات الرقابية في اداء دورها عن مراقبة حركة الأموال هو السبب وراء انفجار قنبلة غسل الأموال، وبالتالي وعندما قامت الجهات المعنية باتخاذ الأمر بجدية مؤخرا، ظهرت كل هذه الكوارث.

مشاهير السوشيال ميديا

دعت المصادر الى محاسبة بعض مشاهير السوشيال ميديا المتورطين في عمليات ترويج زائفة، الذين قاموا بالترويج للشركات المدانة بالنصب العقاري، عما اقترفوه من تجاوزات، تتعلق بخداع العملاء وإيهامهم بمشاريع حقيقية، بل إن بعضهم كان «يتبجح» بضخامة المبالغ التي يتسلمها مقابل دعايات لتلك الشركات، فالمقابل الضخم يعني مشاركتهم في الخديعة، وبالتالي تعمد هؤلاء المشاهير الكذب للترويج لتلك المشروعات، بل إن بعضهم اعلن تسلمه بالفعل عقارات ووحدات، وهو ما ثبت عدم صحته في ما بعد!

ولفتت إلى أن تورّط عدد من المشاهير في قضايا غسل أموال لم يات من فراغ، على الرغم من الحيل التي قاموا بها لإخفاء اعمالهم المخالفة للقانون، مثل تضخيم قيمة العقود الإعلانية بصورة كبيرة جداً، وهو ما يعد غسل أموال بصورة واضحة.

منطقة صباح الأحمد البحرية

واكدت المصادر ان منطقة صباح الاحمد البحرية كان لها النصيب الأكبر من عمليات النصب العقاري في الكويت، خصوصا مع ظهور عدد من الشركات في أوقات متزامنة للإعلان عن بيع وحدات عقارية وشاليهات وهمية تبين في ما بعد ان الأرض جميعها مملوكة لأحد الأشخاص والذي ثبت لاحقاً عدم قدرته على تسليم تلك الوحدات إلى العملاء بسبب الرسوم المفروضة على تلك الأرض من قبل وزارة المالية، إضافة إلى أن الأرض مرهونة لعدد من المصارف، وهذا فضلاً عن مخالفة الشركة بتحويل اراضي السكن الخاص إلى استثماري.

وقالت إنه تم البناء بالتحايل والتزوير، حيث جرى بناء بعض المشاريع وإيصال التيار الكهربائي ايضا بالتحايل والتزوير والتلاعب، وهو ما أغرى الناس وأوهمهم بأن هناك مشاريع قائمة، ولكن تبين أنها قامت بالاحتيال، وللأسف توارت عن الأنظار الواجهات التي كانت تتولى الشركات الوهمية وبقي المدان الحقيقي بعيداً عن يد القانون.

العطار: سكوت المتضررين أزمة!

وجه المحامي علي العطار رسالة توعية إلى متضرري العقار قائلا: إن سكوت المتضررين عن حقوقهم يُعرّض الآخرين للوقوع في نفس عمليات الاحتيال، كما أن اتخاذ الإجراءات غير الدقيقة يصب في مصلحة النصابين وسيؤدي الى ضياع حقوق المتضررين.

وأشار إلى ضرورة قيام المتضررين بالتوجه لرفع قضايا متعلقة بغسل الأموال ضد هذه الشركات بما يضمن استرجاع أموالهم مرة أخرى، حيث إن قضايا غسل الأموال تعمل على تتبع الدينار المتحصل عليه عبر الحسابات البنكية المختلفة، ما يزيح الستار عن حركة الأموال التي صبت في مصلحة المجرم الحقيقي المستتر وراء تلك الشركات والأشخاص، على العكس من المسارات الأخرى للتقاضي. وقال العطار إنه قام نيابة عن عدد من المتضررين بتوجيه رسائل عدة إلى المسؤولين تضمنت العديد من التصورات والحلول القادرة على حل هذه المشكلات، ولكن حتى الآن لم نر أي تفاعل إيجابي منهم ما تسبب في زيادة عدد عمليات غسل الأموال في الكويت.

ودعا العطار وزارة التجارة إلى ضرورة عدم تجديد تراخيص أي من الشركات إلا بعد تقديم كشف الحساب البنكي لها وفحصها من قبل إدارة غسل الأموال للمقارنة بين المبيعات والمبلغ الموجود في الحساب البنكي وهي التي تكشف ممارسات التلاعب وغسل الأموال.

وأضاف «من الضروري أن يلتزم أي مواطن مقبل على شراء وحدات عقارية بقاعدة «سلم واستلم»! بمعنى لا يتم تسليم باقي الثمن إلا بعد تسلم الوثيقة ومفتاح العين وعدم الرضوخ لأي إغراء من الشركات مهما خفضت سعر تلك العقارات أو قدمت من العروض».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٩-٧-٢٠٢٠	١٦	١٦٨٤٥

النهار
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

شهادة ثقة في جهودها للاستمرار في الارتقاء بالقضايا الإنسانية

اعتماد تقرير الكويت لحقوق الإنسان

- السفير الغنيم: اعتماد التقرير يدفعنا للمضي قدماً نحو مزيد من الإنجازات
- نطالب بدراسة القوانين والتشريعات الكويتية بموضوعية وبعيداً عن أي أجندات
- لا قيود في الكويت إلا ما تقرره القوانين وتقتضيه المصلحة العامة
- أبوابنا مفتوحة للآراء الهادفة إلى صون حقوق الإنسان على مختلف الصُعد
- حقوق الإنسان لا تعني المساس بالمعتقدات والقيم الثقافية للشعوب
- محاولات فرض ثقافات معينة على المجتمعات ضررها أكبر من نفعها
- جهود الكويت الإنسانية واضحة للعيان وشهادة الأمم المتحدة وسام على جبينها
- الأمن والطمأنينة والرفاه في الكويت جعلها جاذبة للوافدين
- الكويت تولي اهتماماً بالغاً لسيادة القانون وعدم ازدراء الاديان

السفير جمال الغنيم

جانب من اجتماع مجلس حقوق الانسان

وافق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع أمس الخميس على اعتماد التقرير الدوري الثالث لملف دولة الكويت في حقوق الانسان.

وأكدت الكويت امام المجلس ان اعتماد تقريرها بمثابة شهادة فخر وثقة في جهودها للاستمرار في الارتقاء بقضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل.

جاء ذلك في كلمة القاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام جلسة اعتماد التقرير الوطني الثالث لدولة الكويت ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

وقال السفير الغنيم «ان دولة الكويت تعبر عن تقديرها والاعتزاز بالدعم الكبير الذي حظيت به في عملية اعتماد تقريرها هذا اليوم والتي تمثل ثقة وشهادة دولية نعتز بها ونقدرها».

وقال ان دولة الكويت ستواصل الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وفق منهجية متوازنة بين تحقيق أفضل النظم والممارسات في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية وبين الحفاظ على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع الكويتي الأصيلة.

وأكد «ان اعتماد هذا التقدير سيزيد من إصرارنا على تحقيق المزيد من النتائج والإنجازات في قضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل وبمختلف مجالاتها وتشعباتها».

وأضاف «إن إدراكنا باننا لم نصل الى الطموح الذي نصبو ونطمح اليه في قضايا حقوق الانسان يدفعنا نحو المضي قدما في تحقيق المزيد من الخطوات والإنجازات».

وأشار الى ان «اعتماد المجلس اليوم لتقرير دولة الكويت الثالث يدفعنا للاهتمام لجميع الملاحظات والمداخلات البناءة والاستفادة أيضا من أفضل الممارسات الدولية».

كما اكد السفير الغنيم ان التوصيات المقدمة ذات النقد الهادف والبناء ستدرس بعناية واهتمام، مشيرا الى وجود قصور لدى البعض فيما يتعلق بفهم نص القوانين والتشريعات في دولة الكويت ودورها في الحفاظ على منظومة حقوق الانسان بمفهومها الأشمل.

وطالب المهتمين بالشأن الكويتي بضرورة دراسة القوانين والتشريعات الكويتية بدقة وموضوعية وبعيدا عن أي أجندات أو أهداف معينة لمعرفة الحقائق وتوضيحها.

وقال «اننا على يقين بأن من مصلحة منظمات المجتمع المدني العمل على تعزيز واحترام هيئات العدالة وضمان تنفيذ القانون والعمل على حفظ النظام والحرص على كفالة حقوق وحريات الآخرين وعدم التعرض لكرامة الآخرين أو التشهير بهم».

كما أشار السفير الغنيم الى انه وفقا لنص الاعلام العالمي لحقوق الانسان لممارسة الحقوق والحريات فإن كل كويتي يتمتع بهذه الحقوق باستثناء القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة.

وأكد ان دولة الكويت تطبق ما ورد في بنود نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي نص على إخضاع الحقوق لبعض القيود شريطة ان تكون محددة بنص القانون وهو ما هو قائم بالكويت وذلك لحماية الأمن القومي وحماية النظام العام وحماية الآداب العامة واحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وفق نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي الوقت ذاته اكد السفير الغنيم ان أبواب الكويت كانت على الدوام وستبقى مفتوحة للآراء الموضوعية الهادفة نحو الدفع بقضايا حقوق الانسان ليس على الصعيد الوطني فحسب بل وأيضا على الصعيد الدولي.

وأضاف ان الكويت تشدد على ان اختلاف القيم والثقافات والديانات لا يتعارض مع قضايا حقوق الانسان مع التاكيد في الوقت ذاته أيضا أن عالمية حقوق الانسان لا تعني بتاتا المس بالمعتقدات والقيم الدينية والثقافية للشعوب ولم يعد من الممكن للبعض ان يستمر في محاولات فرض قيمه وثقافته بحجة عالمية حقوق الانسان.

تعزيز الحقوق

ولفت الى ان «محاولات فرض ثقافات معينة على المجتمعات في مسائل حقوق الانسان أمر ضرره على حقوق الانسان أكثر من نفعه لذا من الأهمية الحفاظ واستثمار هذا التنوع في حماية وتعزيز حقوق الانسان والاستمرار في احترام حق المجتمعات في تبني القيم الثقافية التي ترتئيها».

وأكد السفير الغنيم أن منهج الكويت في مسائل حقوق الانسان هو منهج متكامل شامل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان جهود حماية حقوق الانسان في الكويت تكشف عن حرصها على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني ودعم الجهود الاقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

وأوضح ان مبادرات الكويت الانسانية الدولية واضحة للعيان وشهادة الأمم المتحدة للدور الانساني الكويتي هي شهادة فخر على جبين العمل الانساني الكويتي الذي يدرج تحت إطار دعم قضايا حقوق الإنسان عالميا.

وشدد على ان تعاون الكويت مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وتاييدها اليوم لمعظم التوصيات التي قدمت لها خلال عملية الاستعراض وحرصها على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ يعبر بوضوح عن ذلك الالتزام.

وقال إن الكويت تقدر وتثمن عاليا آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الانسان ودورها في تطوير منظومة حقوق الانسان وهي فرصة ثمينة لمساعدة الدول على تحسين وتقوية وتعزيز التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الانسان. وأضاف ان الكويت على هذا الأساس تحرص دائما على التعاطي الايجابي مع هذه الآلية وتسعى إلى تسخير جميع الإمكانات للتفاعل مع مخرجاتها انطلاقا من قناعتها الراسخة باهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى ان التوصيات التي تم رفضها تتعارض مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية كما ان بعضا منها احتوى على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية وقيم المجتمع وثقافته.

وأكد السفير الغنيم ان موضوع حقوق الإنسان قد انعكس على السياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال المسارعة في تقديم المعونات الإنسانية والدعم المطلوب لكافة المتضررين في مختلف المناطق المنكوبة في العالم دون أي محددات جغرافية أو دينية أو عرقية.

ولفت الى أن الله سبحانه وتعالى قد انعم على دولة الكويت بالسلم والأمن والطمأنينة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وهو الأمر الذي جذب ويجذب العديد من الوافدين إلى العمل على أرض كويت الخير.

سيادة القانون

وشرح انه في ظل ذلك الواقع الديمغرافي فإن قضايا حقوق الإنسان وإحترام حقوق الآخرين وسيادة حكم القانون وتعزيز واحترام هيئات العدالة وعدم التعرض لكرامات الآخرين وعدم ازدراء الأديان تعد من القضايا التي توليها دولة الكويت الأهمية القصوى.

وأوضح أن «عالم ما بعد فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) هو مختلف عن عالم ما قبل تلك الجائحة فهنالك استحقاقات كثيرة قد استجدت على صعيد قضايا حقوق الإنسان عالميا ومحليا ودولة الكويت تسعى جاهدة للتصدي لكل الظواهر السلبية التي طفت على السطح نتيجة لتداعيات الجائحة».

وأكد انه «على الرغم من الجهود التي بذلتها الكويت والإنجازات التي حققتها في مجال قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي إلا أن طموحاتنا تدفعنا نحو مواصلة الجهود لتذليل جميع الصعوبات والعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية».

وأضاف ان الكويت تنظر الى هذا المحفل على انه فرصة للاستفادة من التجارب والملاحظات والآراء مع الاخذ بعين الاعتبار أن دولا عريقة ذات نهج وتاريخ طويل وحافل في الممارسة الديمقراطية والتعاطي مع قضايا حقوق الإنسان سبق وأن تعرضت للنقد داخل هذا المجلس على خلفية قضايا تتعلق بأوجه قصور في مجالات حقوق الإنسان.

يذكر ان آلية الاستعراض الدوري الشامل هو تقييم تخضع له جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كل اربع سنوات امام مجلس حقوق الانسان بهدف المساعدة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	٢	٤٠٣٤

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اقتراح بإنشاء دائرة في «المحكمة الكلية» لنظر «المنازعات الإدارية»

تقدم النواب الحميدي السبيعي، أسامة الشاهين، الدكتور بدر الملا، مبارك الحجرف، والدكتور عبدالكريم الكندري، باقتراح قانون، بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، مع اعطائه صفة الاستعجال.

ونص التعديل في المادة الأولى، على أن «يضاف إلى نص المادة الأولى من مرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية البند خامسا، ونصه الآتي:

خامسا: الطلبات التي يقدمها المعينون على عقود التوظيف المباشرة، المسجلون في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها وهي (شركة نفط الكويت- شركة البترول الوطنية الكويتية- شركة صناعة الكيماويات البترولية- شركة ناقلات النفط الكويتية- الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية- شركة البترول الكويتية العالمية- الشركة الكويتية لنفط الخليج)، وذلك في ما يتعلق بالتعيين أو الترقيات أو الفصل من الخدمة».

وفي المادة الثانية «تحال كافة الدعاوى المنظورة أمام أي دوائر قضائية أخرى ولم يتم الفصل فيها إلى الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية».

وقال مقدمو الاقتراح في المذكرة الإيضاحية، إن الوظيفة تمثل للمواطن عامل استقرار أسري، وترتبط بأمنه وحياته، ولما كان العاملون في الشركات الحكومية المملوكة برأسمال كامل للدولة، والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية، تنظر الدعاوى الخاصة بهم إلى القضاء، أمام دوائر عمالية ومدنية، ويختلف تطبيق المبادئ والفصل في قضاياهم عن نظرائهم في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، لذا كان لابد من توحيد جهة الفصل في الدعاوى، ليكون نظرها أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية.

وأضافت المذكرة أن تقديم الاقتراح بقانون جاء ليكون الاختصاص منحصراً للدائرة الادارية في ولاية القضاء والفصل في طلبات الإلغاء والتعويض، في كل ما نص عليه المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 عن المطالبات الواردة في البنود من أولا وحتى رابعاً كالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين أو لورثتهم وإلغاء القرارات الادارية الصادرة وإلغاء القرارات الصادرة بالترقية أو إنهاء الخدمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٩-٧-٢٠٢٠	٣	١٤٩١٢

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العتيبي: رفضت اقتراح اعتبار المشاركين في «الفرعيات» سيئي السمعة.. والأمر موجّه ضد القبائل

«التشريعية» تقرّ تعديل قانون الانتخاب.. وترفض مقترحاً بشأن التمويل الإسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية

فيصل الكندري وخالد الشطي ود.خليل عبدالله خلال اجتماع اللجنة

خالد الشطي متحدثا

خالد العتيبي وأحمد الفضل اثناء اجتماع اللجنة التشريعية

مشاهدة الفيديو

سامح عبدالحفيظ

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أمس على اقتراح بقانون بشأن إضافة فقرة الى قانون الانتخاب باعتبار من يشارك في الانتخابات الفرعية سيئ السمعة، فيما رفضت اقتراحا آخر يختص بالتمويل الإسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، ان اللجنة بحثت مقترحين كانا على جدول أعمالها أولهما الاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976.

وأضاف أن الاقتراح يتضمن أن تنشئ المؤسسة كيانا اعتباريا مستقلا أو أكثر يختص بالتمويل الإسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية الفعلية والافتراضية ويصدر قرار من وزير المالية بقواعد وأحكام وإجراءات العمل بهذا الكيان على أن يتم إيقاف الانضمام إلى نظام استبدال المعاش التقاعدي.

وأشار إلى أن هذا الاقتراح مقدم من النواب محمد هايف وأسامة الشاهين ود.عادل الدمخي وعبدالله فهاد ومحمد المطير، مضيفا أن النائب محمد هايف قدم اليوم تعديلاً باسمه على هذا الاقتراح بأن تضاف مادة جديدة في شأن التمويل الإسلامي بعدم خضوع هذا الكيان لمظلة شبكة المعلومات الائتمانية.

وأكد أن اللجنة رفضت هذا الاقتراح بغالبية أعضائها ورأت أن هذا الاقتراح به شبه دستورية، وقررت إحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لبحث هذا الأمر مع وزارة المالية ومؤسسة التأمينات والبنك المركزي ومقدمي الاقتراح متضمنا رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بعدم دستورية الاقتراح.

وبين الشطي ان إلغاء قانون ووضع بديل له يجب ان يكون واضح المعالم في مواده وأحكامه كي يتم التصويت عليه، لا ان يكون مجرد فكرة خاصة أن الحكومة هي من تضع احكام ولوائح القانون، مضيفا أن هذا لا يتسق مع احكام الدستور لأن السلطة التشريعية هي من تصدر القوانين.

واضاف الشطي ان اللجنة ناقشت أيضا اقتراحا آخر بقانون مقدم من النائب راكان النصف والمتعلق بقانون الانتخاب، مشيرا إلى موافقة ثلاثة من أعضاء اللجنة على هذا الاقتراح فيما رفضه عضوان اثنان.

وأشار إلى أن الاقتراح يتضمن ان كل من نظم او اشترك في انتخابات فرعية او دعا اليها والتي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد او اكثر من المنتمين لفئة او طائفة او قبيلة، يعتبر هذا الشخص سيئ السمعة يستوجب الشطب من سجلات الناخبين والمرشحين وإسقاط العضوية في حالة الإدانة. واكد الشطي أن اللجنة صوتت على دستورية هذا الاقتراح، رغم تحفظها على إدراج جملة سيئ السمعة في الاقتراح، لاسيما ان هناك قانونا موجودا يجرم تنظيم الانتخابات الفرعية، ولم يأت هذا القانون من فراغ إنما أتى لتمكين كل فئات المجتمع الكويتي من المشاركة في الانتخابات العامة.

واختتم الشطي تصريحه مؤكدا ان الانتخابات الفرعية التي يتم تنظيمها بعيداً عن القانون، تنخر في الوحدة الوطنية وتهدم أسس الأركان الوطنية.

من جانبه، أعلن عضو اللجنة النائب خالد العتيبي عن تصويته برفض المقترح الذي ناقشته اللجنة التشريعية في اجتماع اليوم والذي ينص على شطب المشاركين في الفرعيات من سجل الناخبين والمرشحين وإسقاط عضوية الفائزين باعتبارهم سيئي السمعة والمقدم من النائب راكان النصف.

واعتبر العتيبي موافقة اللجنة اليوم على المقترح (بثلاثة أصوات مقابل صوتين) أمرا سياسيا وبعيدا عن الحصافة القانونية والدستورية لاسيما فيما يتعلق بتوقيته والدفع بالمقترح الذي أدرج على جدول أعمال اللجنة بعد إحالته بدقائق دون ان يأخذ صفة الاستعجال.

وزاد العتيبي: الانتخابات الفرعية تم تجريمها بقانون بجانب أن المحكمة الدستورية أصدرت تفسيرا لهذا القانون وقالت كلمتها الفاصلة، والأمر لا يحتاج إلى قوانين إضافية فكيف يتم تجريم المجرم.

واضاف العتيبي: هذه المقترحات وغيرها موجهة ضد أبناء القبائل وعلى المشرع أن يراعي النواحي والعادات الاجتماعية وبفرق بين التزكية والتشاورية وبين الفرعيات بمفهومها القانوني ولا يقفز بأدواته التشريعية لسن قوانين تفرق المجتمع وتشتت وحدته في وقت نحن أحوج إليه للتكاتف والتعاضد.

وزاد العتيبي: كان من الأولى أن يتفق النواب قبل فض الفصل التشريعي ويتعاونوا فيما بينهم لتبني أجندة تشريعية للانتهاء من حزمة من القوانين الهامة والمتعلقة بالحريات والبنى التحتية وكذلك المقترحات الشعبية والأخرى المتعلقة بالإسكان وبناء المستشفيات وتطوير المدن بدلا من الالتفات إلى أمور تم الانتهاء منها بالفعل بقوانين الكل يدركها.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	٩	١٥٩٠٩

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إحالة ملفّات وقيادات نفطية للنيابة أبرز سيناريوهات «اللجنة البرلمانية»

| كتب إيهاب حشيش |

توقّعت مصادر نفطية تحويل نتائج لجنة التحقيق البرلمانية المشكلة في مجلس الأمة لبحث الترقيات والتجاوزات في القطاع النفطي إلى النيابة، مؤكدة سلامة موقف القيادات واتباعهم الإجراءات القانونية كافة.

وقالت المصادر لـ«الراي» إن أبرز السيناريوهات المتوقعة تحويل عدد من القيادات النفطية إلى النيابة للتحقق من نتائج اللجنة البرلمانية، وهو إجراء عادة ما يتم في الملفات الصاخبة، ليكون القرار النهائي فيها للنيابة العامة بإثبات أو نفي أي اتهامات أو تجاوزات من قياديين.

وأشارت إلى حالة من القلق تسود القطاع النفطي، خصوصاً أن تحويل قيادات للنيابة أو للتحقيق معهم يعني احتمالية وقفهم عن العمل، وهو الإجراء المتبع في مثل هذه الحالات، معتبرة أن تحويل الملفات الحساسة للنيابة الحل الأفضل، خصوصاً أن ذلك يشكل توجهاً أكثر حيادية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٩-٧-٢٠٢٠	٨	١٤٩١١

القبس

محكمة الوزراء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

شبهات انتفاع حول صفقة الـ10 مليارات دولار أطرافها متنفذون وسياسيون

نبش فساد «اليوروفايتر».. بدأ

■ تحقيقات ماراثونية قادمة بعد توقف 90 يوماً.. ومنع سفر المتهمين

القبس - خاص

كشف مصدر مطلع لـ **القبس** أن تحقيقات ماراثونية في صفقة اليوروفايتر تجري أمام القضاء بعد تعطل ملف القضية ما يقارب 90 يوما بسبب أزمة «كورونا».

وقال المصدر إن لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء وبعد إصدار قرارها بمنع 5 قياديين حكوميين من السفر، في هذه القضية، بدأت فعليا في الاستماع إلى الشهود، كما أنه من المقرر أن يقدم احد القياديين المتهمين مذكرة بدفاعه أمام المحكمة يشرح فيها أسباب عقد هذه الصفقة بمبلغ ضخم جدا.

ولفت المصدر إلى أن تقرير الاتهام كشف عن قيمة الصفقة التي عُقدت قبل 5 أعوام، حيث بلغت ما يقارب 10 مليارات دولار، واطرافها متنفذون وسياسيون ورجال أعمال، واكد أن هذه القيمة مبالغ فيها جدا، وتحتوي على شبهات انتفاع.

وأشار المصدر إلى أن وزير الدفاع الحالي (الشاكي) أكد في مذكرة الاتهام التي أحالها إلى النيابة العامة، أن هناك شبهات تنفيع في هذه الصفقة، ما يستلزم التحقيق بها ومحاكمة المتهمين في عقدها دون اتباع الإجراءات القانونية.

مختصر مفيد

العين على منع سفر المتهمين، حتى لا تتكرّر فضيحة هروب الرجعان.

من هو «نوفال».. الذي يتمتع بأموال الكويتيين؟

فيكتور تورينو نوفال يعيش حياة رغدة بأموال الكويتيين، تشمل حفلات البخوت الراقصة. هذا ما ذكرته صحيفة نيويورك بوست الأميركية، حيث قالت إن السلطات الفدرالية تحقق مع فيكتور نوفال، الفتى المستهتر في هوليوود، الذي يعيش أسلوب حياة متنقلاً، ويمتلك السيارات السريعة، ويرافق النجوم.

نوفال مولود في كوبا عام 1961، وهو نجل مهرب أسلحة، وقضى فترة في السجن قبل 20 عاماً بسبب مخطط للاحتيال على وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأميركية.

وتعتقد السلطات أنه أنفق ملايين الدولارات من أموال الكويتيين، وهي جزء من موجودات، أصبحت في صلب دعوى قضائية للمصادرة، بسبب أموال يُدَّعى أنها سُرقت من قبل مستثمريه في الشرق الأوسط، بينما أضافت مصادر للصحيفة أن تحقيقاً جنائياً يجري أيضاً في هذا الشأن.

وكان لافتاً حذف حساب نوفال على «إنستغرام» بعد تداول اسمه في وسائل الإعلام.

واشترى نوفال طائرة خاصة عام 2016 بمبلغ 627000 دولار، ويختاً مقابل 820000 دولار، إضافة إلى سيارة لمبورغيني عام 2017 مقابل 324900 دولار، وشقة في قمة بناية عالية في «ويلشاير بوليفار» حصل عليها عام 2012 مقابل 1.2 مليون دولار.

وتشير الاتهامات أيضاً إلى إنفاقه 40000 دولار في عام 2015 لشراء نسخة طبق الأصل من حزام وأحذية الملاكم ماني باكياو كجائزة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٩-٧-٢٠٢٠	١	١٦٨٤٥

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نوتة أوراق» تكشف بيانات من يتعامل معهم وتضم معلومات عن «شخصيات حساسة»

أسماء صادمة متورطة في «شبكة فؤاد»

- المتهم الإيراني يشتري ساعات من المزادات ويتاجر بالسيارات... والبصل
- الاستدعاءات ستشمل كل من تعامل معه سابقاً حتى لو كان توقف عن ذلك

واصلت النيابة العامة التحقيق في قضية «شبكة فؤاد» لغسل الأموال، حيث استمعت حتى يوم أمس إلى إفادات ثلاثة من المتهمين الخمسة في القضية.

وعلمت «الراي» أن النيابة وجّهت إلى المتهم الأول (فؤاد) الإيراني الجنسية تهم الرشوة والاتجار بالخمور وغسل الأموال، فيما وجّهت إلى المتهم الثاني (كويتي) تهمة غسل الأموال، وإلى المتهم الثالث (كويتي) تهم غسل الأموال والاتجار بالخمور وحيازة سلاح.

وذكرت مصادر مطلعة لـ «الراي» أن «المتهم الأول (فؤاد) يبدو أنه قرر التعامل مع القضية بكشف كل الأوراق المستورة»، موضحة أن «المتهم كشف عن امتلاكه مفكرة (نوتة أوراق) زرقاء اللون بدوّن فيها بيانات كل من يتعامل معهم، ومبالغ العمليات المشتركة في ما بينهم».

وكشفت المصادر أن «المفكرة تحتوي على أسماء صادمة، وشخصيات تشغل مواقع حساسة، حيث يتم التحري عن مدى مصداقية هذه البيانات، فضلاً عما كشفته المعلومات المستخرجة من هاتف المتهم».

وأفادت المصادر أن «النيابة العامة واجهت المتهم الإيراني (فؤاد) بالتحريات التي تسلمتها من أمن الدولة، حيث قال إنه يعمل في التجارة بمختلف أنواعها من سيارات وساعات وغيرها، وإنه يصدّر سيارات فارهة للبيع في ألمانيا والصين، ويشتري الساعات عبر المزادات».

وبيّنت المصادر أن «إفادات المتهمين في التحقيقات أشارت إلى أن مجموعة السيارات الفارهة التي عُثر عليها في الشالية، بعضها يملكه كويتيون وبعضها مسجل باسم شركة السيارات التي يملكها المتهم الأول»، مضيفةً أن «ثمة معلومات وردت أيضاً عن عمل (فؤاد) في تجارة البصل أيضاً، وأنه أجرى في الفترة الأخيرة صفقة في هذا الجانب».

وعن اتهامه بالرشوة وتنظيم سهرات لشخصيات معينة ومشاهير، أوضحت المصادر أن «المتهم فؤاد أفاد أنه يملك عدة بيوت وأنه يجتمع فيها مع أشخاص كثيرين بحكم علاقات الصداقة التي تربطه بهم، وبينهم ضباط لا علاقة عمل تجمعه بهم بحسب قوله».

وعن علاقته بأحد قياديي وزارة الداخلية المتهم بالتورط في قضية النائب البنغالي، ذكرت المصادر أن «المتهم الإيراني كشف أن القيادي اشترى منه في وقت سابق سيارتين».

وأشارت المصادر إلى أن «التحقيقات تتواصل أولاً بأول مع كل من ورد اسمه في القضية، والنيابة تنتظر التحريات التكميلية المرتبطة بالقضية والتي قد تفتح أبواباً وتكشف أسماء جديدة»، مبينة أن «أي معلومات مستجدة قد تفتح الباب أمام استدعاء المزيد من المتورطين بالتعامل في أوقات سابقة مع (فؤاد) حتى لو كانوا قد توقفوا عن هذا التعامل».

استكمال التحقيق اليوم مع «البنغالي» والجراح

تستكمل النيابة التحقيق اليوم مع الوكيل المساعد في وزارة الداخلية مازن الجراح في قضية «النائب البنغالي» المتهم بالاتجار بالبشر وغسل الأموال ودفع رشاوى في الكويت، فيما من المقرر عرض النائب البنغالي أمام قاضي التجديد لتجديد حبسه.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الراي» إن «التطورات المثيرة في قضية (شبكة فؤاد) تلقي بظلالها على التحقيقات، والنيابة تعمل على الإحاطة بمختلف التفاصيل وفق التحريات والإفادات».

تحريات أمنية ومالية... لمواجهة «الفاشينيستات»

أوضحت مصادر مطلعة أن «النيابة العامة تسلمت عدداً من البلاغات المتعلقة بالفاشينيستات ومشاهير السوشيال ميديا»، مبينة أن «الاستدعاءات ستبدأ فور استكمال مختلف أوراق البلاغات والتفاصيل الإجرائية والقانونية لمواجهتهم بها في التحقيقات».

وذكرت أن «هذا الأمر يخص أي فاشينيستا أو مغرد أو صاحب حساب متضخم»، وموضحةً أن «المعلومات تشمل تحريات رجال المباحث وإفادات البنوك وغيرها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٩-٧-٢٠٢٠	١	١٤٩١٢

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الدفعة الأولى.. 5 فاشينستات يشتبه في تورطهم بغسل الأموال

النيابة تبدأ استدعاء المشاهير

راشد الشراكي

بينما واصل جهاز أمن الدولة جمع التحريات والمعلومات حول التحويلات المالية المشبوهة، كشفت مصادر **القبس** أن 5 أشخاص من مشاهير السوشيال ميديا سيحالون إلى النيابة العامة الشهر الجاري، للاشتباه في تورطهم بعمليات غسل أموال، حيث ستبدأ إجراءات استدعائهم يوم الأحد المقبل.

وأشارت المصادر إلى أن المعلومات اكتملت حول هؤلاء المتورطين، وتبيّن أن صلات تجمعهم بوسطاء داخل البلاد يشاركونهم في غسل الأموال، وتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى أشخاص من دول عربية وآسيوية، كما يجري البحث والتحري عن مجموعة من المشاهير الذين يشاركون في غسل الأموال عبر إعلانات وأعمال أخرى داخل البلاد.

ولفتت المصادر إلى أن جهاز أمن الدولة نجح في كشف خيوط هذه الجرائم، ويعكف منذ فترة على مراقبة أعمال بعض مشاهير السوشيال ميديا الذين تحوم حولهم الشبهات.

وبينت أن تعليمات مشددة صدرت عن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح للأجهزة الأمنية، بإحالة أي شخص تحوم حوله الشبهات، سواء في غسل الأموال أو أي جرائم أخرى، والعمل على تطبيق القانون على الجميع بلا تهاون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	١	١٦٨٤٤

السياسة
AL-SEYASSAH
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إخلاء سبيل الدويلة بكفالة ألف دينار

■ قررت النيابة العامة صباح امس إخلاء سبيل النائب السابق مبارك الدويلة، في قضية تسريبات خيمة القذافي بكفالة 1000 دينار بعدما وُجهت له تهمة إذاعة أخبار كاذبة والإساءة إلى سمو أمير.

وكانت وزارة الداخلية ضبطت الدويلة، بناء على قرار النيابة العامة بشأن قضية تسريبات خيمة القذافي بعدما تقدمت وزارة الداخلية بشكوى رسمية ضده عبر جهاز أمن الدولة.

وكان جهاز أمن الدولة أخلى سبيل الدويلة الشهر الماضي بعد التحقيق معه في قضية التسجيلات الصوتية المتعلقة باللقاء الذي جمعه بالقذافي، والتي نشرت في وسائل الاعلام .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	٦	١٨٣٩٧

الأنباء

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إخلاء سبيل المتهمة بالإساءة إلى الجالية المصرية بكفالة 500 دينار

أمرت نيابة شؤون الإعلام أمس بإخلاء سبيل المواطنة المتهمة بالإساءة إلى الجالية المصرية في البلاد، بكفالة مالية قدرها 500 دينار.

وكانت قد استدعت المتهمة (ر. ش) وهو ما أشارت إليه «الأنباء» في حينه، وحققت معها بتهمة مخالفة قانون جرائم تقنية المعلومات، على خلفية تغريدات دونتها بحسابها في «تويتر» ورأت التحريات أنها مسيئة إلى أفراد الجالية.

النيابة تقرر استمرار حجز قيادي «الداخلية» إلى الأحد

أمرت النيابة العامة باستمرار حجز قيادي وزارة الداخلية إلى الأحد لاستكمال التحقيق معه بقضية النائب البنغلاديشي.

وكانت النيابة قد استدعت القيادي للتحقيق معه بتهمة الرشوة بعدما ورد اسمه بالتحقيقات مع النائب البنغلاديشي الذي ذكر أنه كان يدفع مبالغ مالية وهدايا لتمرير معاملات شركته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٧-٧-٢٠٢٠	١٢	١٥٩٠٩

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

روابط وعلاقات بين قضيتي «النائب البنغالي» و«غسل الأموال»

شرباكة... كل الطرق تؤدي إلى «شبكة فؤاد»!

○ قيادي سابق في «الداخلية» ومحامٍ يدخلان قائمة المتورطين

○ أسماء أخرى تحت الفرز والتدقيق وتوقعات بمفاجآت أكثر

فيما تواصل جهات التحقيق جمع المعلومات والتحريات المتعلقة بـ«شبكة فؤاد» لغسل الأموال التي ضبطت أخيراً، تتوالى المفاجآت من التحقيقات المستمرة، حيث كشفت الإفادات ارتباطات عدة بين هذه القضية وقضية «النائب البنغالي» التي تحقق فيها النيابة العامة أيضاً.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«الراي» أن «التحقيقات أدخلت قيادياً كبيراً سابقاً في وزارة الداخلية ضمن قائمة المتهمين في (شبكة فؤاد)، فضلاً عن أحد المحامين».

وأفادت المصادر أنه بعد اعتراف الموقوفين عن تورط ضابطين كبيرين في «الداخلية» يعملان في الفحص الفني والمرور بعمليات الشبكة، رشحت معلومات عن مسؤول رفيع في وزارة الداخلية تم تداول اسمه في قضية (شبكة فؤاد) وفي الوقت نفسه متداولاً كمرشح لمنصبه من قبل عضو مجلس أمة يشتبه في أنه متورط في قضية (النائب البنغالي)».

وأوضحت المصادر أن «المسؤول الرفيع في وزارة الداخلية تبين أنه لديه صلة قرابة بصديق مقرّب من فؤاد رأس شبكة غسل الأموال»، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن «أحد أقرباء المسؤول لديه أيضاً صلة قرابة مع أحد أبرز مشاهير السوشيال ميديا ويتم تدقيق مصادر أمواله وسط شكوك قوية بضلوعه في (شبكة فؤاد) لغسل الأموال».

وأشارت المصادر إلى أن «القادم من الأيام قد يحمل مفاجآت أكثر، حيث تتكشف روابط وفضائح جديدة كلما تم الغوص أكثر في التحقيقات والتحريات»، كاشفة أن «ثمة أسماء أخرى تحت الفرز والتدقيق ومراجعة البيانات للتأكد منها قبل استدعائها».

«الفاشينيستا» مبرّرة التضخم: خطبني... وهذا مهري!

إحدى الفاشينيستات سُئلت عن تضخم أصاب حسابها فجأة إثر تحويل مالي خارجي وصل إلى حسابها، فكان جوابها: «المرسل خطبني... وهذا المهر».

100 ألف زيادة... شرط «الدفع الكاش»

أحد مشاهير «السوشيال ميديا» ممن تحيط بهم الشكوك بسبب تضخم أرصدته بشكل غير مبرر وبعض صفقاته المثيرة للجدل، عرض شراء أرض سكنية في منطقة الصديق في جنوب السرة بأكثر من قيمتها بمئة ألف دينار، لكنه اشترط أن يكون الدفع «كاش».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٩-٧-٢٠٢٠	١	١٤٩١١

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تتعلق بأرض في «بيفرلي هيلز» بـ 100 مليون دولار

دعوى أميركية ضد خالد الجراح ومحاميه يؤكد تعرضه لعملية احتيال

| إعداد عبدالعليم الحجار |

أعلنت سلطات فيديرالية تابعة لوزارة العدل الأميركية أنها بدأت تحركات قانونية استعداداً لتنفيذ قرار مصادرة قطعة أرض في موقع متميّز على تل في ضاحية بيفرلي هيلز الراقية في مدينة لوس أنجليس، ويخت فاخر، وعدد من الأصول الأخرى، التي كان وزير الدفاع الكويتي السابق الشيخ خالد الجراح قد اشتراها بأموال تدور حولها شُبهات، وفق ما ذكرت وكالة «بلومبرغ».

قرار المصادرة أعلنه مكتب المدعي الفيديرالي العام لمدينة لوس أنجليس، الجمعة الفائت، موضحاً أن «القرار استند إلى ثبوت أن تلك الأصول مُشتراة بأموال من ضمنها 100 مليون دولار تم تحويلها خلال الفترة بين العامين 2009 و2016».

ووفقاً لتحقيقات النيابة وجهاز الكسب غير المشروع الأميركيين، فإن «الأموال التي دخلت في شراء الأصول المستهدفة بالمصادرة اشتملت على عشرات الملايين من الدولارات، وأن التحويلات جرت عبر 6 حسابات مصرفية».

وأفادت وزارة العدل الأميركية أن جزءاً من تلك الأموال ذهب في العام 2010 لشراء قطعة أرض على تل متميز مطل مباشرة على شارع «تاور بارك» الكائن في ضاحية بيفرلي هيلز الراقية، وتشتهر تلك القطعة بالقاب من بينها «الجبل» و«بستان العنب».

وكان الوزير الجراح قد رفع دعوى قضائية أمام محكمة لوس أنجليس العليا في العام 2019 ضد مستثمرين أميركيين من كاليفورنيا بمن فيهم فيكتورينو نوفال المالك الأول لعقار بيفرلي هيلز، وهي الدعوى التي ذكر فيها أنهم احتالوا عليه بعد أن أقنعوه بأنهم سيوظفون أمواله في تطوير قطعة الأرض على تل في بيفرلي هيلز.

من جهته، قال بوبي ساميني، محامي الشيخ خالد الجراح، في بيان عبر البريد الإلكتروني، إن «موكلي متمسك بأدلته المؤكدة في الدعوى المدنية المرفوعة في محكمة لوس أنجليس العليا، ويتمسك بأقواله بأنه قد تعرّض للاحتيال».

وأضاف: «ينكر موكلي ارتكاب أي مخالفات على الإطلاق... وغير صحيح أن موكلي ضالع في أي نشاط غير قانوني، وسيواصل الشيخ خالد الصباح متابعة مطالباته القانونية ضد نوفال في الدعوى المدنية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١٩-٧-٢٠٢٠	٢	١٤٩١٢

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عمان تفتح المطار للرحلات التجارية الشهر المقبل

القضاء الأردني يقرر حل «جماعة الإخوان المسلمين»

عمان - أ ف ب، رويترز - قررت السلطات القضائية الأردنية، حلّ «جماعة الاخوان المسلمين» التي تشكل مع ذراعها السياسية، حزب جبهة العمل الإسلامي، المعارضة الرئيسية في المملكة، وذلك «لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية».

وقال مصدر قضائي، طلب عدم الكشف عن هويته لـ«وكالة فرانس برس»، إن محكمة التمييز، «أصدرت قراراً حاسماً يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منحلة حكما وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية وذلك لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقا للقوانين الأردنية».

وأوضح أن القرار صدر الأربعاء، وجاء بعد دعوى رفعتها الجماعة لدى دائرة الأراضي والمساحة لطلب إبطال نقل ملكية أراضيها وعقاراتها لـ«جمعية الاخوان المسلمين»، وهي جمعية نشأت في 2015 على أيدي أعضاء في الجماعة انشقوا عنها.

وجمعية الإخوان مرخصة، ولكنها غير ممثلة في البرلمان، ولا تتبع نهجا معارضا.

وكانت دائرة الأراضي نقلت عام 2015 ملكية العقارات والأراضي المسجلة باسم الجماعة الى «جمعية الإخوان».

وقال الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان معاذ الخوالدة لـ«فرانس برس»: «هذا الحكم غير قطعي وفريقنا القانوني مجتمع من أجل تقديم الدفوعات والأوراق القانونية من أجل الاستئناف».

وأضاف: «الجماعة قائمة ولن تذوب بمجرد (صدور) قرار إداري، نحن ما زلنا نمارس أعمالنا في مقرات بديلة مستأجرة».

وأعلن أن «الجماعة مرخصة منذ عام 1946 بموافقة من رئاسة الوزراء وقامت بتطوير وضعها القانوني عام 1953 حيث عدل ترخيصها من جمعية الى جماعة وبموافقة من رئاسة الوزراء أيضا».

وقال الخوالدة: «منذ ذلك الحين، مارست الجماعة أدوارها في مختلف المجالات السياسية والدعوية والتربوية والقانونية ووصلت الى مجلس النواب والأعيان ومثلها وزراء في حكومات مختلفة باسم جماعة الإخوان المسلمين وسمح لها بالتملك طيلة هذه السنوات».

وشارك حزب جبهة العمل، في الانتخابات النيابية عام 2016 وفاز بـ16 مقعداً، وأطلق على كتلته اسم «كتلة الإصلاح».

وتعتبر السلطات، الجماعة غير قانونية لعدم حصولها على ترخيص جديد بموجب قانون للأحزاب والجمعيات أقر في 2014. بينما تعلن الجماعة أنها حصلت على الترخيص في عهدي الملك عبدالله الأول عام 1946، والملك حسين عام 1953.

وتأزمت العلاقة بين الجماعة والسلطات خصوصاً مع منح السلطات في مارس 2015 ترخيصاً لـ«جمعية الإخوان المسلمين».

واتهمت الحركة الإسلامية، السلطات حينها بمحاولة شق الجماعة.

وأكد رئيس مجلس الشورى فيها الشيخ حمزة منصور لـ«فرانس برس»، أن «الجماعة عنصر مهم في تعزيز الأمن والوحدة الوطنية، ولذلك حلها لن يكون في مصلحة الوطن».

وأضاف أن الجماعة «لم تكن يوماً إلا مع الوطن والأمة وهي نموذج للوسطية والاعتدال».

وأوضح منصور أن «هذا القرار ليس حكماً نهائياً وهو قابل للاستئناف».

في سياق آخر، أعلن الأردن أمس، أنه سيستأنف الرحلات التجارية جزئياً في أغسطس المقبل، لعدد محدود من الدول الأوروبية والآسيوية بناء على قائمة معتمدة دولياً للوجهات الآمنة.

وقال الناطق باسم الحكومة أمجد العضايلة إن دول الخليج، ليست على القائمة حتى الآن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٩-٧-٢٠٢٠	١٢	١٤٩١١

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- عبدالله يحيى صالح اليحيى، 75 عاماً، (شيع)، تلفون: 99822269
- محمد جاسم غلوم حسين، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 99744714
- نعيمة حمد حمود الخميس، أرملة/ حمد عبدالكريم الخميس، 88 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99064002، 66600676
- خديجة علي إبراهيم، زوجة/ علي يوسف أحمد الأنصاري، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66920099، 99888911
- عبدالله إسماعيل اغا بهبهاني، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 99607510، 99041961
- حسنا برهان عويد العنزي، أرملة/ مروح فرحان حسان العنزي، 83 عاماً، (شيعت)، تلفون: 94955444، 50000960
- غرينيق نخيلان صقر، أرملة/ صالح صقر المطيري، 74 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99855053
- يعقوب يوسف عبدالله المهنا، 66 عاماً، (شيع)، تلفون: 55440015، 99820883
- إبراهيم نجم عبدالله، 80 عاماً، (شيع)، تلفون: 67010777
- فاضل شهاب أحمد القطان، 69 عاماً، (شيع)

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة ١٧-٧-٢٠٢٠

الوفيات

- فلاح راشد منصور البربر، 78 عاماً، (شيع)، تلفون: 66059444
- محمد يوسف أحمد دمخي، 60 عاماً، (شيع)، تلفون: 90044557، 97888480
- عبدالحميد أحمد علي حسين، 66 عاماً، (شيع)، تلفون: 99843488
- سالم عبدالله إسماعيل السماعيل، 64 عاماً، (شيع)، تلفون: 67774797، 97474083، 94454580
- عبدالله جاسم محمد الصراف، 91 عاماً، (شيع)، تلفون: 98899961

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد ١٩-٧-٢٠٢٠